الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

أكدت أن الادعاء بدعم الحل السياسي لا يستقيم مع دعم الإرهابيين .. سورية تطالب مجلس الأمن بالتعامل بحزم لوقف ممارسات النظام الأردني التي تهدد أمن واستقرار المنطقة

دمشق
سانا - الثورة
الصفحة الاولى
الثلاثاء 19-5-2015
أكدت وزارة الخارجية والمغتربين أن الأزمة في سورية هي نتيجة للأعمال الإرهابية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المدعومة خارجياً وأن دعم النظام الأردني لتلك التنظيمات أفضى إلى تفاقم معاناة المواطنين السوريين

مشيرة إلى أن ادعاء النظام الأردني دعم إيجاد حل سياسي للأزمة لا يستقيم مع أفعاله المتمثلة بتقديم الدعم اللوجستي للتنظيمات الإرهابية المسلحة.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن تلقت سانا نسخة منهما إن الأزمة السورية هي نتيجة للأعمال الإرهابية والإجرامية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية المسلحة المدعومة خارجياً بحق الشعب السوري بجميع مكوناته وأن استمرارها وتفاقم آثارها السلبية ما كان ليتم لولا الدعم الذي يوفره لها البعض بما في ذلك النظام الأردني وذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين الدولية ولقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب.

وأضافت وزارة الخارجية في رسالتيها رداً على المزاعم الباطلة الواردة في الرسالتين الموجهتين من مندوب النظام الأردني الدائم إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إن دعم النظام الأردني العلني والممنهج للتنظيمات الارهابية وفي مقدمتها جبهة النصرة وأخواتها بالسلاح والعتاد والبشر أفضى إلى تفاقم معاناة المواطنين السوريين نتيجة الجرائم الإرهابية التي ترتكبها هذه التنظيمات من قتل للمدنيين بمن فيهم الأطفال والنساء وتدمير للبنى التحتية والخدمية وسرقة ونهب للمواقع التراثية وللممتلكات العامة والخاصة وإرهاب واضطهاد لسكان المناطق التي تقتحمها هذه التنظيمات.. دعم فاضح تمثل بسماح النظام الأردني لهذه التنظيمات الإرهابية بالسيطرة على منافذ حدودية وقد كان آخر أشكال هذا الدعم تسهيل تسلل آلاف من إرهابيي جبهة النصرة المدرج كتنظيم إرهابي على قوائم مجلس الأمن من الأردن باتجاه مدينة بصرى الشام في محافظة درعا.

وأوضحت الخارجية في رسالتيها أن تواطؤ هذه التنظيمات مع النظام الأردني تعدى استهدافه للشعب السوري ليطول أفراد الأمم المتحدة نفسها وذلك عندما قامت عناصر من /جبهة النصرة/ الإرهابي قبل عام مضى وبحماية من النظام الأردني باختطاف حفظة السلام التابعين لقوة الاندوف والذين لم يطلق سراحهم إلا بعد دفع مبالغ طائلة من قبل النظام القطري للعصابات الإرهابية.

وأكدت الخارجية أن ادعاء النظام الأردني بدعم إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية والعمل على رفع المعاناة الإنسانية عن المواطنين السوريين لا يستقيم مع أفعاله المتمثلة بتقديم الدعم اللوجستي للتنظيمات الإرهابية المسلحة بما فيها /جبهة النصرة/ المدرج على قوائم الكيانات الإرهابية ولا يستقيم مع ما أعلنه المسؤولون الأردنيون عن البدء بتدريب ما سموه عناصر من العشائر السورية مشيرة إلى أن النظام الأردني لو كان حريصا فعلا على استقرار سورية وحياة مواطنيها واجتثاث آفة الإرهاب لما قام

بإنشاء معسكرات لتدريب الإرهابيين على أراضيه أو بتأسيس غرف عمليات لوجستية لدعم هذه التنظيمات الإرهابية وتوجيهها أو بتسهيل تسلل آلاف الإرهابيين وبشكل يومي عبر حدوده إلى سورية.

وقالت الخارجية ينبغي على النظام الأردني أن يأخذ العبر من الوقائع والتجارب السابقة وأن يدرك أن التهديد الناجم عن تفاقم آفة الإرهاب سيتعدى حدود سورية ليصل إلى كل دول المنطقة والعالم بدءاً من بلده الحاضن للإرهاب والداعم والمدرب للإرهابيين.

وختمت الخارجية بالقول تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بالتعامل بحزم لوقف ممارسات النظام الأردني العضو غير الدائم في مجلس الأمن.. تلك الممارسات التي تتناقض مع واجبات عضويته في المجلس وتهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم بأسره بالإضافة إلى إلزامه باحترام قرارات مجلس الأمن وخاصة قراراته رقم /2170 و2178 و2199/ والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبإصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال رقم 68/ج/ ورقم 107 ومن وثائق مجلس الأمن.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية